أكد تصميم الحكومة على معالجة قضية كركوك

معصوم: زيارة الرئيس طالباني إلى دمشق ناجحة وأزالت جميع العوائق بين العراق وسوريا

فؤاد معصوم

دمشق/ ابراهيم حاج عبدي

اعتبر د.فؤاد معصوم رئيس كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان خلال حوار صحفي، زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني، مؤخرا، إلى دمشق "ناجحة، وتمخضت عن جملة من الاتفاقات بين الوزارت المعنية في كلا البلدين"، نافيا أن يكون طالباني قد بحث مع المسؤولين في دمشق قضية الأكراد السوريين.

واعترف معصوم، وهو عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني، بالمصاعب والتحديات التي تواجه الحكومة "فالعراق الآن يبنى من جديد"، وليس لدينا "عصا سحرية كي نقضي على مظاهر الإرهاب والفوضى".

وانتقد معصوم، الذي ترأس لجنة صياغة الدستور العراقي، التدخل التركي في قضية كركوك، مشيرا إلى "ضرورة تطبيق ما ورد في الدستور العراقي بشأن هذه المدينة"، ورغم إقراره بوجود جوانب إيجابية في تقرير "بيكر. هاملتون"، لكن التقرير "أغفل بعض الحقائق وهذا ما أثار حفيظة الأكراد".

ولا يجد معصوم، الذي جاء إلى دمشق في عداد الوفد الذي رافق طالباني، تعارضا بين قوميته الكردية وانتمائه العراقي، فالعراق "يتكون من قوميات واديان ومذاهب متنوعة". وفيما يلي نص الحوار:

س. ما هي ابرز النتائج التي تمخضت عنها زيارة الرئيس جلال طالباني إلى دمشق؟

ج. أعتقد انها كانت ناجحة، أزالت العوائق والحواجز بين العراق وسوريا، فهي جاءت باسم الشعب العراقي الذي مثله الوفد الكبير الذي رافق الرئيس طالباني، والذي وجد ترحيبا حارا من الأخوة السوريين. الزيارة حققت نتائج مهمة، وخصوصا بالنسبة لوزارات: الداخلية والتجارة والري...وفي المجال الأمني حققت الزيارة تقدما ملحوظا في هذا الملف، وأعتقد أن الأشهر القليلة القادمة ستشهد ترجمة عملية ملموسة لنتائج هذه الزيارة.

س. لطالما عبرت دمشق عن خشيتها من تقسيم العراق، وثمة من يرى بان الفيدرالية التي يطالب بها الأكراد تمهد لهذا التقسيم. هل بحثتم في مسألة الفيدرالية مع المسؤولين السوريين؟

ج. هذه المسألة لم تبحث، وإنما حرص الرئيس طالباني، خلال لقاءاته المكثفة، على تبديد مخاوف السوريين عبر تقديم توضيحات مفصلة حول مستقبل العراق، وما يعنيه العراق الجديد الديمقراطي البرلماني الفيدرالي الموحد. مسألة الفيدرالية لم تكن محورا لنقاش مستقل ومستفيض باعتبارها قضية عراقية داخلية بحتة، لكن التباحث في مختلف الشؤون شمل، بشكل طبيعي غير متعمد، الفيدرالية أيضا، واعتقد أن ذلك خلق لدى الأخوة السوريين قناعات حول تفهم الوضع العراقي بصورة عامة، ووضع إقليم كردستان بصورة خاصة.

س. كثيرا ما يشكو الساسة العراقيون من الخطاب الإعلامي السوري الذي يحرض. في رأيهم. على الأعمال الإرهابية، أو انه لا يدينها في شكل صريح، إلام توصلتم في هذا المجال؟

ج. في الواقع تم النقاش حول هذه المسألة بشكل صريح، فإذا كان الإعلام السوري كما تقول، فان الإعلام العراقي وكذلك المسؤولين العراقيين يوجهون، بدورهم، الاتهامات لسورية، ومن هنا تم التوصل إلى وجهات نظر متطابقة حول ضرورة خلق مناخ إعلامي موظف لخدمة مصالح الشعب في البلدين. بمعنى البحث عن خطاب إعلامي هادئ ومتوازن وعقلاني بعيداً عن التحريض والتعبئة والتضليل.

س – الرئيس طالباني التقى بوفد من "التحالف الكردي في سوريا" برئاسة عبد الحميد درويش الذي تربطه صداقة طويلة مع طالباني، ولكن اللقاء لم يدم أكثر من نصف ساعة، واقتصر على المجاملات، وكلمات الترحيب، فهل بحث الرئيس العراقي – بوصفه كرديا – في الشأن الكردي السوري مع المسؤولين السوريين؟

ج. لم يتطرق الرئيس طالباني أو أي من أعضاء الوفد المرافق إلى قضية الأكراد السوريين، ونعتقد بان هذه القضية تعد شأنا داخليا سوريا، ومثلما لا نسمح للآخرين بالتدخل في شؤوننا الداخلية، لابد أن نعرف بان الآخرين أيضا لن يسمحوا لنا بالتدخل في شؤونهم الداخلية. نحن جئنا إلى سوريا كوفد عراقي متنوع يمثل مختلف الشرائح والطوائف والقوميات في العراق، وبرئاسة رئيس جمهورية العراق، وكان محور المباحثات هو الهم العراقي، وكيفية تعزيز العلاقات بين دمشق وبغداد.

س. كيف تنظرون إلى مستقبل العراق بعد صدام حسين، ووسط الدعوات السياسية الداعية إلى "مصالحة وطنية" شاملة؟

ج. لا ينبغي النظر إلى مستقبل العراق من خلال المشاكل الكثيرة التي يعاني منها هذا البلد، فجميع الشعوب التي مرت بحالات قريبة من حالة العراق وجدت نفسها حيال جملة من المشاكل والملفات التي تطلبت وقتا طويلا لتجاوزها، فالدول التي حصلت على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق تعاني من المشاكل الأمنية والسياسية حتى هذه اللحظة رغم مرور ما يقرب من عقدين على استقلالها، وحتى موسكو عانت في فترة من الفترات من انعدام الأمن، ومن اضطراب الوضع الاقتصادي والسياسي بعد التغييرات الدراماتيكية التي حصلت هناك.

في العراق أستطيع أن أؤكد لك بان ثمة نوايا طيبة لدى غالبية القوى والأحزاب السياسية العراقية التي تبذل جهودا حثيثة لمعالجة مختلف المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية، ولكن، كما تعلم، ما حدث في العراق لم يكن انقلابا عسكريا ذهب ببعض القيادات السياسية لتحل محلها طبقة سياسية جديدة، الأمر كان مختلفا، واقرب إلى انقلاب جذري شمل، فضلا عن القيادات السياسية، المؤسسات والجيش والبنى التحتية والجهاز الأمني...بحيث يصح القول بان العراق الآن يبنى من جديد. ولذلك من البديهي أن تعم الفوضى والفلتان الأمني ولكن ذلك لا يعني أن تقف الحكومة العراقية مكتوفة الأيدي بل عليها السعي لإيجاد حلول عاجلة لمختلف الملفات العالقة. وفي ما يخص المخاوف الإقليمية اعتقد بان العراق لا يقبل التقسيم، والكل متفق على مواصلة العمل الجاد لوقف نزيف الدم العراقي، ووقف العمليات الإرهابية ولا يمكن القول باننا نملك عصا سحرية كي نقضي على هذه الظواهر، ولكن ثمة تصميم على الوصول إلى حلول توقف نزيف الدم العراقي.

س. استقبل الأكراد تقرير "بيكر. هاملتون" باستياء، ووجهوا له انتقادات كثيرة. ما هي ابرز المآخذ الكردية على هذا التقرير؟

ج. تقرير بيكر هاملتون يحوي جوانب إيجابية، ولكن بالنسبة لكتلة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي فإنها وجدت في التقرير إجحافا بحق الأكراد في بعض أجزائه، فقد بدا التقرير وكأنه يحاول أن ينتزع من الأكراد المكاسب التي حصلوا عليها والتي أقرت في الدستور العراقي. التقرير، مثلا، يقول بتأجيل حل قضية كركوك، ويرى بان التعجيل في حل هذه القضية سيخلق المشاكل، وهذا يخالف الدستور، ونحن كأكراد نرى العكس تماما مما جاء في التقرير، فنقول بان التأجيل، لا التعجيل، هو الذي يفاقم المشاكل في هذه المدينة. ويريد التقرير للحكومة المركزية أن تكون قوية على حساب الأقاليم بحيث لا يبقى للأقاليم أية صلاحية.

س – التقرير أيضا رأى ضرورة دعم دمشق وطهران للعملية السياسية الجارية في العراق لكن بوش تجاهل هذه التوصية. انتم كيف ترون هذه التوصية؟

ج. نحن هنا نتفق مع التقرير، فتحسين العلاقات العراقية مع كل من دمشق وطهران والحصول على دعمهما للعملية السياسية الجارية في العراق ولجهود المصالحة الوطنية يعتبر مطلبا عراقيا ملحا، وهذا من إيجابيات التقرير، وكذلك أن يدعو التقرير إلى حل القضية الفلسطينية فهذا أيضا من الإيجابيات لأن حل هذه القضية يقلل من مواطن الأزمات في المنطقة، مع ذلك نقول إن التقرير أغفل بعض الحقائق ومن هنا ظهر التحفظ الكردي إزاءه.

س. يبدو أن قضية كركوك مرشحة لأن تكون بؤرة توتر في العراق، خصوصا وان أنقرة تسعى جاهدة للتدخل في هذه القضية بحجة الحرص على مصالح تركمان العراق، وهي تتهم الأكراد بالعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية للمدينة. كيف تنظرون إلى هذا التدخل التركي؟

ج. لا يحق لتركيا، مطلقا، التدخل في شؤون العراق الداخلية، خصوصا وأنها تبني مواقفها على أسس غير دقيقة، فإذا هي سمحت لنفسها بالتدخل في شؤون العراق فمعنى ذلك أنها تفتح على نفسها الباب للتدخل في شؤونها الداخلية من قبل دول الجوار، وإذا كانت تتحدث هي عن كركوك، فهناك من يتحدث عن لواء اسكندرون، وهناك من يتحدث عن ديار بكر، وهناك من يتحدث عن مذابح الأرمن، فكما لا نتدخل نحن في هذه الملفات التي نستطيع إثارتها، نقول لتركيا بألا تتدخل في شؤوننا.

س. ما الذي يعطل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي التي تنص على تطبيع الأوضاع في هذه المدينة عبر عودة المهجرين إليها، وترحيل المستوطنين منها ومن ثم إقرار الوضع النهائي لها؟

ج. يجب الاعتراف بان قضية كركوك معقدة وحساسة نتيجة سياسات التعريب التي مارسها نظام "البعث" بحق هذه المدينة التي تعتبر نموذجا للتآخي القومي، ولكن الدستور الذي صوت له معظم الشعب العراقي هو المرجع الذي يحل الإشكالية، وعلى جميع القوميات والإثنيات التي تقطن هذه المدينة أن تلتزم بما اقر في الدستور العراقي في المادة التي أشرت إليها. حكومة اياد علاوي وكذلك حكومة ابراهيم الجعفري لم تفعلا شيئا بخصوص تطبيع الأوضاع في هذه المدينة، ولكن الحكومة الحالية، وهي ليست مؤقتة كسابقاتها، مصممة على معالجة هذه القضية وتولي اهتماما خاصا بها، وقد باشرت في تنفيذ البنود التي وردت في الدستور والمتعلقة بقضية كركوك.

أسماء وأخبار

بغداد - المحافظات/ مندوبو ومراسلو المدى - وكالات

الهاشمي يبحث مع السفير البريطاني تدريب وتطوير الأجهزة الأمنية العراقية

استقبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في مكتبه السفير البريطاني في العراق السيد دومينيك اسكويلث.

وتم خلال المقابلة بحث نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية إلى المملكة المتحدة وآليات التنسيق بين الحكومتين العراقية والبريطانية في العديد من المسائل المشتركة. وجرى حوار حول عمل القوات البريطانية في العراق ودورها في الإسهام في تدريب وتطوير الأجهزة الأمنية وناقش الجانبان إمكانية التعاون مع الاتحاد الأوربي وإدارة المتحف البريطاني في إعادة تأهيل المتاحف والمناطق الآثارية التي لا تقدر محتوياتها بثمن، ناهيك عن تطوير الجانب الأمني لهذه المتاحف والعمل الدؤوب على استعادة القطع الأثرية المسروقة بجهد دولي، عرفاناً بدور حضارة العراق على البشرية جمعاء.

وفي ختام المقابلة أعرب السفير عن سعادته بها مؤكدا حرص بلاده على كل ما يطور العلاقات بين الشعبين الصديقين.

نواب كردستانيون: انقرة خسرت الاتحاد الاوربي.. وتحاول التعويض بقضية كركوك

برلمان كردستان يدعو المجتمع الدولي إلى وقف التدخل التركي في شؤون العراق

اربيل/ راميار فارس الهركي

طالب برلمان كردستان في بيان له الجهات الدولية بما فيها الادراة الامريكية والاتحاد الاوربي بتشديد ضغوطهما على الحكومة التركية لحملها على الكف عن التدخل في الشؤون العراقية وخاصة مدينة كركوك.

وقال البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه " ان برلمان كردستان يرفض جميع اشكال التدخل التركي في الشأن العراقي والتي لا تخدم مصالح البلدين في المستقبل القريب".

مناشداً الحكومة التركية الدخول في مفاوضات سياسية لحل المشاكل المتعلقة بحزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية لاقليم كردستان مقراً له والكف عن لغة التهديدات التي تستعملها تركيا بين الحين والاخر.

وحث بيان البرلمان الحكومة العراقية وجميع الاحزاب والقوى السياسية في البرلمان العراقي على التدخل الحازم لمنع تركيا وغير تركيا من التدخل بالشأن العراقي، مطالباً الحكومة العراقية بعدم السماح للاحزاب والقوى السياسية العراقية بالمشاركة في المؤتمرات التي تعقدها الحكومة التركية من اجل اهداف غير مشروعة ومضرة بالطرفين العراقي والتركي.

كما ناشد برلمان كردستان في بيانه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي الإسراع في مساعدة العراقيين على توفير الامن والاستقرار وليس التفرج على مؤتمرات وندوات تعقدها تركيا وهي لا تعلم ان المتضرر الاول والاخير من عقد تلك المؤتمرات هي لاغيرها.

بارزاني يحذر تركيا وينتقد موقف الحكومة العراقية

رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني حذر، خلال الجلسة الاستثنائية التي عقدها برلمان كردستان والمخصصة لبحث تهديدات تركيا الاخيرة، تركيا من مغبة استمرار مثل تلك التهديدات.

وقال بارزاني " ان محاولة تركيا في معالجة مشاكلها المتعلقة عن طريق اطلاق التهديدات سيكون مضراً لها خصوصاً ان هناك مصالح مشتركة بين العراق وتركيا".

واضاف بارزاني " إن ما ينقله الاعلام التركي يختلف جداً عما يقوله المسؤولون الاتراك لذلك يجب ان تؤخذ تلك التهديد ات على محمل الجد، مشيراً إلى ان تركيا الان تمر في مرحلة انتخابات ومثل تلك التصريحات والتهديدات التي تطلقها تجاه الاقليم بين الحين والاخر ستضرها".

وشدد بقوله "لا تركيا ولا غير دولة اخرى تستطيع ارسال قوات عسكرية واختراق الحدود لان العراق بات الان دولة مستقلة وليس كالسابق ولها حرماتها الدولية التي لا يجب على احد ان يتجاوزها"

واشار " اننا في اقليم كردستان قررنا منذ البداية ان نبقى ضمن الاطار الموحد مع العراق لذلك على الحكومة العراقية الرد على تلك التهديدات "

وختم بارزاني قائلاً " على تركيا ان تنتفع من عمليات اعادة الاعمار سواء في كردستان ام العراق وعليها ان تنتظر منا دعوة لمساعدتنا في الاعمار وليس اطلاق التهديدات لان لغة التهديدات ولت من غير رجعة ".

المفتي: التهديد التركي مرفوض إطلاقاً من قبل الجانب الكردستاني والعراقي

رئيس برلمان كردستان عدنان المفتي أكد من جانبه في اتصال هاتفي مع (المدى)، ان تهديدات تركيا غير مقبولة اطلاقاً.

وقال المفتي "ان مشكلة كركوك شأن عراقي اولاً واخيراً وهي ليست شاناً تركياً حتى تقوم تركيا باطلاق التصريحات المهددة لكردستان والعراق، وعليه فان مشكلة كركوك ستحل وفق الطرق القانونية التي نص عليها الدستور العراقي وهذا يتم عن طريق الاستفتاء العام لمدينة كركوك وهو امر متروك للشعب لذلك يجب احترام ارادة الشعب في ذلك الامر ".

وكان المفتي قد اعرب عن قلقه خلال الجلسة الاستثنائية التي عقدها البرلمان الكردي من الاجتماعات السرية التي عقدتها القيادات التركية حول مشكلة كركوك، معتبراً ذلك تدخلاً سافراً في الشؤون العراقية الداخلية، داعياً المسؤولين الاتراك الى التفكير بالعقل والمنطق وترك لغة التهديدات المرفوضة اصلاً من الجانبين الكردستاني والعراقي.

وقال "لغة التهديد التركية مرفوضة اصلاً من قبل الجانب الكردستاني والجانب العراقي وان الديمقراطية التركية عرجاء دائما وتثير شكوكنا بين الحين والاخر ".

مضيفاً "ان المسؤولين الاتراك يستخدمون لغة التهديد كورقة انتخابية لضمان وصولهم الى السلطة".

نافياً في الوقت نفسه ان يكون اي مواطن كردي من غير السكان الاصليين قد تمت اعادته قسراً الى مدينة كركوك تحت اطار عمليات التطبيع التي تهدف الى اعادة السكان الاصليين من المرحلين والمهجرين قسراً الى ديارهم في المدينة.

نواب كردستانيون: تهديدات الاتراك دعاية انتخابية للفوز بالسلطة من جديد

نواب كردستانيون وصفواً التهديدات التركية بدعاية انتخابية يتخذها المسؤولون الاتراك للفوز بالانتخابات القادمة.

فقد أكد النواب ان الضجة الاعلامية التركية وتدخلها بشؤون العراق ليس قانونياً والمسؤولون الاتراك وجدوا مشكلة كركوك على طبق من ذهب.

فيما اشار عددٍ منهم ان تركيا تعاني إفلاساً حقيقياً فيما يخص موضوع الانضمام الى الاتحاد الاوربي لذلك وجدت من التدخل في شؤون العراق طريقاً لها لمعالجة هذا الافلاس.

وعلى الصعيد ذاته أعلنت مصادر كردية في لندن أن الحكومة البريطانية ستحدد موقفها من المادة ١٤٠ من الدستور العراقي المتعلقة بتطبيع أوضاع كركوك في الجلسة البرلمانية المنتظر عقدها يوم غد. وأبلغت تلك المصادر صحيفة (خبات) الكردية اليومية أن "ممثلا عن وزارة الخارجية البريطانية سيحضر جلسة البرلمان البريطاني (غدا) للإجابة على أسئلة طرحها النائب مايكل غونتري حول موقف الحكومة البريطانية من تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي المتعلقة بتطبيع أوضاع كركوك وبيان موقفها من عملية الاستفتاء المزمع إجراؤه نهاية العام الجاري.

البيت الابيض يرحب بتصريحات المالكي حول الخطة الامنية الجديدة

تشيني يؤكد المضي قدماً في خطة العراق.. والديمقراطيون يتحدثون عن "تنس الطاولة"

بغداد - المدى/ الوكالات

عبر البيت الابيض يوم الخميس الماضي عن الأمل في ان يؤدي تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بتعقب المسلحين إلى المساهمة في تهدئة المخاوف داخل الكونجرس الأمريكي بعد ان رفضت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ خطة الرئيس جورج بوش لزيادة القوات.

وقال توني سنو المتحدث باسم البيت الابيض ان الحكومة الامريكية ترحب بما سماه بالخطبة "الحازمة" لرئيس الوزراء نوري المالكي وذلك بعد يومين فقط من دعوة الرئيس الامريكي للكونجرس منح ستراتيجيته الجديدة في العراق فرصة للنجاح.

وفي قرار غير ملزم عارضت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم الاربعاء الماضي قرار بوش بارسال ٢١٥٠٠ جندي اضافي وكان المالكي قد تعهد في كلمة ألقاها أمام البرلمان بأن حملته الامنية الجديدة لن تترك للمسلحين مكانا يختبئون فيه بالعاصمة بغداد التي ازداد فيها العنف الطائفي.

وقال سنو ان المالكي تطرق ايضا الى "مسألتين سياسيتين بارزتين تحظيان بأهمية كبرى" حين قال للبرلمان انه يريد منهم الموافقة على إصدار قانون النفط وإجراء اصلاحات على قانون اجتثاث البعث خلال الدورة البرلمانية الحالية.

ووصف سنو للصحفيين المرافقين لرحلة الرئيس بوش على متن طائرة الرئاسة في طريقه الى ولاية ميسوري وصف الخطبة بأنها "خطبة حازمة للغاية من جانب رئيس الوزراء."

معربا عن ارتياحه بالقول "نرحب بالتأكيد بها لانها توضح نوع الشدة التي كنا نتحدث عنها والتي يتوقعها الشعب الامريكي."

وحول التصويت ضد ارسال القوات الامريكية الى العراق قال سنو انه لم تكن هناك "مفاجأة" في تصويت لجنة مجلس الشيوخ على قرار العراق واشار الى ان السناتور تشاك هاجل كان الجمهوري الوحيد الذي صوت لصالحه.

وفي سياق التعليق حول قرار زيادة الجنود اشارت التقارير الى ان المشرعين في مجلس الشيوخ المنقسم تقريبا بين الحزبين يكافحون لايجاد صيغة وسط يمكن ان تدعمها الاغلبية. حيث انتقد بعض الجمهوريين عبارة وردت في قرار يوم الاربعاء اعتبرت ان زيادة عدد الجنود مخالفة "لمصلحة الامة" بوصفها عبارة حزبية للغاية.

من جهته قلل نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني من شأن بعض التلميحات حول ارتكاب أخطاء قد تكون أساءت إلى مصداقية الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالعراق، وأنها دفعت بأعضاء الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى مساءلة خطط الرئيس جورج بوش بإرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى العراق ووصف تشيني هذه التلميحات بأنها "كلام تافه."

اسعاف جرحى احد التفجيرات الارهابية

تصريحات تشيني جاءت بعد ساعات على خطاب حالة الاتحاد السنوي الذي ألقاه بوش أمام مجلسي الكونغرس، وناشد فيه الدعم لخططه بشأن العراق.

وفي مقابلة مع (السي ان ان) طلب مقدم البرنامج وولف بليتزر من تشيني أن يرد على بعض الجمهوريين في الكونغرس الذين "يتساءلون حاليا بجدية حول مصداقيتكم، بسبب الأخطاء والفشل..". فقال "ببساطة لا أوافق على الطريقة التي القيت بها سؤالك. أعتقد ببساطة أنه كلام فارغ."

وأكد تشيني التزام الإدارة الأمريكية بالتحرك قدما في خططها لإرسال مزيد من القوات إلى بغداد، حتى لو مرر الكونغرس قرارا يعارض ذلك.

وشدد تشيني بالقول "إن ذلك لن يوقفنا.."

وأضاف نائب الرئيس الأمريكي " أنه في حال سحب القوات الأمريكية من العراق فإن ذلك سيثبت ستراتيجية الإرهاب التي تقول إن الأمريكيين لن يصمدوا لإكمال مهمتهم، ذلك هو التهديد الأكبر."

وجدد تشيني موقف إدارته بأن الإطاحة بنظام صدام كانت الخطوة الصحيحة، مضيفا أن "العالم اليوم هو أكثر أمناً جراء ذلك."

وقال ايضاً "تحققت ثلاثة انتخابات وطنية في العراق، لقد وضعت أسس الديمقراطية وصيغ دستور وهناك حكومة منتخبة ديمقراطيا."

واضاف "مثل صدام أمام العدالة وأُعدم، وتم قتل أولاده، وحكومته ولّت، والعالم الآن أفضل حالاً بسبب ذلك."

ولكن تشيني لم يغفل الاشارة إلى وجود مشاكل في العراق حين قال "هناك مشاكل..نعم مشاكل متواصلة، لكننا حققنا في الحقيقة أهدافنا الكبيرة بالتخلص من النظام السابق."

وأضاف أن هناك المزيد من العمل على الإدارة الأمريكية إنجازه فيما يتعلق بالوضع الأمني، ولهذا "وضع الرئيس خطة للقيام بذلك."

على صعيد متصل شن عضو بمجلس الشيوخ الأمريكي، هجوماً حاداً الخميس الماضي على نائب الرئيس ديك تشيني، متهماً إياه بتعمد الإدلاء بالأكاذيب، لتضليل الشعب الأمريكي عما يحدث بالعراق.

وانتقد السيناتور ويب ديك ديربين، الذي ينتمي إلى الأغلبية الديمقراطية، التصريحات التي كان قد ادلى بها تشيني في مقابلة السي ان ان، والتي اعترف فيها باخطاء بسيطة ارتكبت في العراق ما دفع بالسيناتور الديمقراطي ديربين عن ولاية إلينوي إلى القول: "لقد أصبح من الواضح أن مسؤولي الإدارة الأمريكية انتقلوا من مرحلة خداع الشعب الأمريكي، إلى مرحلة أخرى، وهي مرحلة تضليله." واستطرد قائلاً: "لا أفهم كيف يمكن لـ (تشيني) أن يدلي بمثل هذه التصريحات، بينما أقر الرئيس نفسه بأن إدارته تواجه فشلاً بطيئاً بالعراق؟."

وتهكم السيناتور الديمقراطي شاك هاغل، أكبر المعارضين لزيادة القوات الأمريكية في العراق قائلاً: إن ما تنفذه إدارة بوش ليستإستراتيجية "بل لعبة تنس طاولة بأرواح الأمريكيين."

وأضاف قائلاً "يجدر بنا التأكد تماماً مما نقوم به جميعاً قبيل أن نضع ٢٢ ألف جندي أمريكي إضافي في تلك المطحنة."

ومن المتوقع أن يترشح هاغل، الذي تزايدت انتقاداته مؤخراً لسياسة إدارة بوش في العراق، للسباق الرئاسي عام ٢٠٠٨.

وعارض العضو الديمقراطي في مجلس العلاقات الخارجية، السيناتور ريتشارد لوغار، القرار غير الملزم الذي يعارض خطة زيادة القوات في العراق رغم تشككه في ستراتيجية بوش الجديدة.

وأشار قائلاً في هذا السياق "نحن نفتح الطريق أمام تفككنا دون إمكانية أن يحدث ذلك تغييرات ذات مغزى في سياستنا.. هذا التصويت لن يفرض شيئاً على الرئيس، ولكنه سيؤكد لأصدقائنا وحلفائنا أننا منقسمون ومشوشون."

وأضاف "الرئيس قالها بالفعل إنه سيتجاهل مثل هذه التدابير.. الرئيس استثمر الكثير في هذه الخطة وعملية إعادة الانتشار التي نعارضها بدأت بالفعل."

من جهة اخرى تعهد عضو جمهوري بارز بمجلس الشيوخ الامريكي بالسعي من اجل اجراء تصويت على مشروع قانون ينتقد خطة الرئيس جورج بوش لتعزيز القوات الامريكية في العراق وانما يؤيد دعوة بوش لارسال مزيد من القوات الى محافظة الانبار.